

موسوعة فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ

إنتاج موقع روح الإسلام

(101) التصوير الشمسي، وبطلان فتوى من أجازه



وجه إلى سؤال عما كتبه أبو الوفاء محمد درويش في مجلة ((المدي النبوى)) من الفتوى بشأن التصوير الشمسي، والفتوى بجوازه مطلقاً، ومؤكداً الجواز ومستدلاً عليه بما رواه مسلم عن بسر بن سعيد، حينما قال بسر لعبد الله الخلوي وقد رأى ستراً فيه صورة في بيت زيد: ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول، فقال عبد الله ألم تسمعه حين قال: الا رقمما في ثوب، وبقوله تعالى: (وَصُورَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ)(205). مقرراً ذلك بقوله: لا يزيد إلا أنه جعل أجسامكم في صورة حسنة، قال: فالتصوير في الحقيقة لا يطلق إلا على المحسمات.

وجوابي عن ذلك أن أقول: تصوير ماله روح لا يجوز، سواءً في ذلك ما كان له ظل وما لا ظل له، سواءً كان في الثياب والحيطان والفرش والأوراق وغيرها. هذا الذي تدل عليه الأحاديث الصحيحة، كحديث مسروق الذي في البخاري، قال: سمعت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عذاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ)) وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((إِنَّ الَّذِينَ يَصْنَعُونَ هَذِهِ الصُّورَ يُعذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُقَالُ لَهُمْ أَحْيِوْا مَا خَلَقْتُمْ)).

وحدث ابن عباس رضي الله عنهما، قال سمعت محمداً صلى الله عليه وسلم يقول: ((مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلُّفَ أَنْ يُنْفَخَ فِيهَا الرُّوحُ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ)) فهذه الأحاديث الصحيحة وأمثالها دلت بعمومها على منع التصوير مطلقاً، ولو لم يكن في الباب سواها لكتنا حجة على المنع الاطلاقية، فكيف وقد وردت أحاديث ثابتة ظاهرة الدلالة على منع

تصویر ما ليس له ظل من الصور: منها حديث عائشة رضي الله عنها وهو في البخاري أنّها اشتترت نرقة فيها تصاوير، فقام النبي صلى الله عليه وسلم بالباب فلم يدخل، فقالت أتوب إلى الله عما اذنبت، فقال: ما هذه النّرقة؟ فقلت لتجلس عليها وتؤسّدّها. قال: إنّ أصحاب هذه الصور يُعذبون يوم القيمة يقال لهم أحيوا ما خلقتم وإنّ الملائكة لا تدخل بيّنا فيه الصور)).

ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي في السنن وصححه الترمذى وابن حبان ولفظه: ((أتاني جبريلٌ فقال أتيتك البارحة فلمْ يُمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى الْبَابِ تَمَاثِيلُهُ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامٌ سِتْرٌ فِيهِ تَمَاثِيلُهُ وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كُلُّهُ، فَمَرَّ بِرَاسِ التَّمَاثِيلِ الَّذِي عَلَى بَابِ الْبَيْتِ يَقْطَعُ فِي صِيرِ كَهْيَةِ الشَّجَرِ، وَمَرَّ بِالسِّتْرِ فَلِيُقْطَعَ فَلَيُجْعَلَ مِنْهُ وِسَادَتَانِ مِنْ بُوذَتَانِ ثُوْطَانٍ، وَمَرَّ بِالكَلْبِ فَلَيُخْرُجَ). ففعل رسول الله صلی الله علیه وسلم)) ومنها ما في مسلم عن سعيد بن أبي الحسن، قال جاء رجل إلى ابن عباس، فقال إني رجل أصور هذه الصور فافتني فيها. فقال له: أدن مني. فدنا منه. ثم قال: أدن مني. فدنا منه. ثم قال: أدن مني. فدنا حتى وضع يده على رأسه، قال: أبنئك بما سمعت من رسول الله صلی الله علیه وسلم، سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم يقول: ((كُلُّ مُصْوَرٍ فِي النَّارِ يُجْعَلُ لَهُ بِكُلِّ صُورَهَا نَفْسٌ فَتَعْذِبُهُ فِي جَهَنَّمِ)) وقال: ان كنت لا بد فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له. منها ما في سنن أبي داود، عن جابر رضي الله عنه ((أن النبي صلی الله علیه وسلم أمر عمر بن الخطاب زمن الفتح وهو بالبطحاء أن يأتي الكعبة فيمحو كل صورة فيها، فلم يدخلها النبي صلی الله علیه وسلم حتى محيت كل صورة فيها). منها ما بوب عليه البخاري بقوله: (باب نقض الصور) وهو حديث عمران بن حطان أن عائشة رضي الله عنها حدثه ((أن النبي صلی الله علیه وسلم لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه)). ومن هذه الأحاديث وأمثالها أخذ أتباع الأئمة الأربعية وسائر السلف إلا من شد منع التصوير، وعمموا المنع في سائر الصور، سواء ما كان مجسداً

وما كان مخطوطاً في الأوراق وغيرها كالمصور في أصل المرأة وغيرها مما يعلق في الجدران ونحو ذلك.

أما تعلق من خالف في ذلك بحديث ((لا رقما في ثوب)) فهو شذوذ عن ما كان عليه السلف والأئمة، وتقديم للمتشابه على الحكم، إذ أنه يحتمل أن المراد باستثناء الرقم في الثوب ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأرواح كصورة الشجر ونحوه، كما ذكره الإمام أبو زكريا النووي وغيره. وللفظ إذا كان محتملاً فلا يتغير حمله على المعنى المشكّل، بل ينبغي أن يحمل على ما يوافق الأحاديث الظاهرة في المنع التي لا تحتمل التأويل. على أنه لو سلم بقاء حديث إلا رقماً في ثوب على ظاهره لما أفاد إلا جواز ذلك في الثوب فقط، وجوازه في الثوب لا يقتضي جوازه في كل شيء، لأن ما في الثوب من الصور إما متهمن واما عرضة للإمتحان، وهذا ذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا بأس بفرش الفرش التي فيها تصاوير استدلالاً بما في حديث السنن الذي أسلفنا، وهو قوله صلى الله عليه وسلم ((وَمَرْ بِالسُّرْ فَلْيُجْعَلْ مِنْهُ وِسَادَتَانِ مَنْبُوذَتَانِ ثُوْطَانَ)) اذ وطئها وامتهاها مناف ومناقض لمقصود المصورين في أصل الوضع وهو تعظيم المصور والغلو فيه المفضي إلى الشرك بالمصور، ولهذه العلة والعلة الأخرى وهي المضاهاة بخلق الله جاءَ الوعيد الشديد والتهديد الأكيد في حق المصورين.

واما جعل الآية الكريمة وهي قوله تعالى: (وَصَوَرُكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ) معارضة لما دلت عليه النصوص النبوية بعمومها تارة وبظاهرها أخرى فهذا من أفحش الغلط، ومن أبين تحريف الكلم عن موضعه، فان التصوير الشمسي وإن لم يكن مثل المحسد من كل وجه فهو مثله في علة المنع وهي ابراز الصورة في الخارج بالنسبة إلى المنظر، ولهذا يوجد في كثير من المصورات الشميسية ما هو أبدع في حكاية المصور حيث يقال هذه صورة فلان طبق الأصل. والحق شيء بالشيء لا يشترط المساواة من كل الوجوه كما هو معلوم. هذا لو لم تكن الأحاديث ظاهرة في التسوية بينهما، فكيف وقد جاءت أحاديث عديدة واضحة الدلالة في المقام.

وقد زعم بعض مجیزی التصویر الشمسي أنه نظیر ظهور الوجه في المرأة ونحوها من الصقيلات، وهذا فاسد فإن ظهور الوجه في المرأة ونحوها شيء غير مستقر، وإنما يرى بشرط بقاء المقابلة، فإذا فقدت المقابلة فقد ظهور الصورة في المرأة ونحوها، بخلاف الصورة الشمسيّة فإنها باقية في الأوراق ونحوها مستقرة، فالحاقة بالصور المنقوشة باليد أظهر وأوضح واضح من الحاقدتها بظهور الصورة في المرأة ونحوها، فإن الصورة الشمسيّة وببدو الصورة في الأجرام الصقيقة ونحوها يفترقان في أمرين: (أحدهما): الاستقرار والبقاء. (الثاني): حصول الصورة عن عمل ومعالجة. فلا يطلق لا لغة ولا عقلا ولا شرعا على مقابل المرأة ونحوها انه صور ذلك، ومصور الصور الشمسيّة مصور لغة وعقلاً وشرعًا، فالمتساوي بينهما مسو بين ما فرق الله بينه. والمعانعون منه قد سووا بين ما سوى الله بينه، وفرقوا بين ما فرق الله بينه، فكانوا بالصواب أسعد، وعن فتح أبواب المعاصي والفتنة أنفر وأبعد، فإن المجيذن لهذه الصور جمعوا بين مخالفه أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفت سموم الفتنة بين العباد بتصویر النساء الحسان، والعاريات الفتان في عدة أشكال وألوان، وحالات تتشعر لها كل مؤمن صحيح الإيمان، ويطمئن إليها كل فاسق وشيطان، فالله المستعان وعليه التكلال. قاله الفقير إلى مولاه محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ، وصلى الله على نبينا محمد وآلته وصحبه وسلم.

(1385-11-24) وطبعت عام 1373هـ

.3 (205) سورة التغابن.

فهرس المجلد الأول (العقيدة)